موقف المحقّقين من مأثور النّسخ
بين ترجيح الرّواية وتصويب الخطأ

بقلم

أ.د .عبد الفتّاح محمّد حبيب

الأستاذ فى قسم اللغويات بالكلية

موقف المحقّقين من مأثور النّسخ بين ترجيح الرّواية وتصويب الخطأ.

مقدّمة لا بدّ منها:

إنّ التّحقيق أمر جليل، وأنّه يحتاج من الجهد والعناية أكثر ممّا يحتاج إليه التّأليف، وقديماً قال الجاحظ" :ولربّما أراد مؤلّف الكتاب أن يصلح تصحيفاً أو كلمة ساقطة، فيكون إنشاء عشر ورقات من حرّ اللّفظ وشريف المعاني أيسر عليه من إتمام ذلك النّقص حتّى يردّه إلى موضعه من اتّصال الكلام ()"أ.هـ.

والجاحظ يسمّى العالم المحقّق) مُحقّاً(، جاء في رسالة فصل ما بين العداوة والحسد من رسائل الجاحظ بتحقيق /عبد السّلام هارون-١/٣٣٨ " :٣٣٩إنّه لم يخل زمان من الأزمان فيما مضى من القرون الذّاهبة إلاّ وفيه علماء محقّون، قرأوا كتب مَنْ تقدّمهم ودارسوا أهلها "ثُمّ قال : "واتّخذهم المعادون للعلماء المحقّين عدّة "أ.هـ

وقد انطلق التّحقيق في العصر الحديث من خلال ثلاث مدارس:

المدرسة الأولى :مدرسة تعنى بإطالة التّعليقات؛ حيث تستطرد في المسألة، وإيراد نصّ المؤلّف الأصليّ الّذي نقل منه المؤلّف صاحب المخطوط، ودعم نصوص الكتاب المحقّق بنصوص أخرى توضّحها، وتوثيق الآيات القرآنيّة، والأحاديث النّبويّة، وكلام العرب شعراً ونثراً .

ومن أمثلتها تحقيق المقتضب للشّيخ عضيمة، والمسائل البصريّات لأبي علي، تحقيق الدّكتور /محمّد الشّاطر.

المدرسة الثّانية :هذه المدرسة على النّقيض من ذلك؛ حيث تضع في هدفها الوصول إلى النّصّ الأصليّ كما يريده المؤلّف، وقد تذكّرا اختلاف النّسخ، وقد تهملها، وهي لا تشرح الغامض، وتقتصر كثيراً في توثيق النّصوص من مظانّها، وقد تغفل عن توثيق الآيات القرآنيّة ونصوص الحديث وكلام العرب.

ومن أمثلتها كتاب الأفعال لابن القطاع، تحقيق سعيد فريد، والتّبيان في إعراب القرآن للعكبريّ، تحقيق علي محمد البجاوي.

المدرسة الثّالثة :وسط بين المدرستيْن، وهي المبتغاة، ومن أهم سماتها : شرح الغامض من النّصّ، كأن يوضّح عود الضّمائر، أو يبيّن مدلول مصطلح، أو يكشف عن إيجاز شديد جرى على قلم المصنّف، والنّصوص توثّق توثيقاً متوازناً يُعْنَى بالدّرجة الأولى بذكر المظانّ وأرقام الصّفحات، ومن أمثلتها :الكتاب لسيبويه، تحقيق الأستاذ عبد السّلام هارون.()

صفات المحقّق وشروط التّحقيق:

إنّ صفات المحقّق كثيرة، أبرزها:

١، -٢ الأمانة والصّبر – الأمانة في أداء النّصّ صحيحاً بلا تزيّد ولا نقصان، والصّبر على العمل بلا حساب.

ولعلّ أبرز الأمثلة على ذلك في عصرنا الحديث هو الشّيخ /محمّد عبد الخالق عضيمة؛ إذ كان يتّصف بالصّدق والأمانة العلميّة والتّواضع.

والدّليل على ذلك أنّه كان يختزن المسائل في نفسه، ويظلّ مشغولاً بها ينقب عنها ولا يملّ، ويظلّ على ذلك سنين عدداً، فإن بدا له الصّواب رجع عن رأيه، وإلاّ أحال الأمر إلى من هو أكثر منه فهماً وفقهاً.

ومن أمثلة ذلك أنّه ظلّ سنين مصرّاً على اتّهام المذهب الكوفيّ بالهمهمة والغمغمة والغموض والإبهام وإرسال الأقوال إرسالاً من غير بيّنة.

قال في مقدّمة المقتضب" :تقرأ في مجالس ثعلب فيسمعك همهمة لا تبين، وغمغمة لا تتّضح ... والنّاظر في مجالس ثعلب يقف على ألوان كثيرة من الغموض والإبهام، وعلى أقوال يرسل فيها القول إرسالاً من غير بيّنة ()" أ.هـ.

ثُمّ رجع عن رأيه عندما قام بتحقيق المذكّر والمؤنّث لأبي بكر بن الأنباريّ) الكوفيّ النّزعة(، وأوضح أنّ السّبب في حكمه السّابق هو قراءة

النّحو الكوفيّ في مصادره قراءة عجلة غير متأنّية، أو معتمدة على فهم دقيق، وأقرّ أنّ الكوفيّين نحواً أصيلاً، ولهم أصول يستمدّون منها، وقواعد يرتكزون عليها من أيام الرّؤاسي.()

قال أبو بكر بن الأنباريّ" :والمدّة والألف المقصورة لا تكونان في نعت المذكّر أبداً، والهاء قد تكون في نعت المذكّر، كقولك :رجل علاّمة، نسّابة، راوية()"أ.هـ.

علّق الشّيخ عضيمة بقوله" :اعترضتني شبهة منذ سنواتٍ مضت في دراستي لهذا الموضوع، يقول سيبويه في كتابه جـ ١ ص" :٣١٧ :قد يكون الشّيء المذكّر يوصف بالمؤنّث "أ.هـ .وما مثّل به إنّما كان مؤنّثاً بالتّاء .رجل ربعة ويفعة.()

فهل ذلك من خصوصيات التّاء، أو هو يجري أيضاً في الصّفة الّتي بها ألف التّأنيث مقصورة وممدودة

من كلام العرب :حمار جمزى وحيدى؛ أي سريع، وصيغة) فَعَلَى (لا تكون الألف فيها إلاّ للتّأنيث ... وجاء في حديث أمّ زرع :زوجي طباقاء عياباء.()

وإذا قلنا :إنّ جَمَزَى وحيدى من المصادر الّتي وصف بها فهل نستطيع أن نقول ذلك في طباقاء وعياباء .في ظنّي أنّه بعيد، وماذا يصنع الأنباريّ

في هذا مع قوله :والمدّة والألف المقصورة لا تكونان في نعت المذكّر أبداً ()"أ.هـ.

يقول في المحاضرة الّتي ألقاها في الرّياض بتاريخ ١٣ فبراير١٩٧٣ م بعنوان" :تجربتي مع كتاب سيبويه" :()"في كتاب سيبويه مسائل استشكلتها، وتعذّر على فهمها والتّوفيق بين نصوصها، ودفع ما بينها من تعارض ()"أ.هـ .ثُمّ ذكر أمثلة.

وقال في كتابه :المغني في تصريف الأفعال" لقد بذلت أقصى الجهد في سبيل تجلية الإلحاق وتوضيحه، وقد اعترضتني مسألتان لم أستطع لهما هضما، وسأذكرهما معقّباً عليهما، ولعلّ غيري يستطيع أن يجد لهما حلاً ()"أ.هـ.

كرّر هذا الاستشكال في المذكّر والمؤنّث لابن الأنباريّ ص١١٨ :، وفي فهارس كتاب سيبويه ص.١٢ :

ألا تنطق هذه العبارات بصبره وأمانته وجم تواضعه.()

وأمّا شروط التّحقيق فكثيرة أيضاً، أبرزها:

- أن يكون المحقّق على علم بأنواع الخطوط العربيّة وأطوارها التّاريخيّة، ذلك أنّ بعض المخطوطات لا يطرد فيها النّقط والإعجام، وكذلك تلك المخطوطات الّتي كتبت بقلم أندلسيّ، أو مغربيّ، ولهذا الخطّ صوره الخاصّة، ونقطه الخاصّ، بل رسمه

الخاصّ، كما أنّ لكلّ كاتب من الكتاب طريقة خاصّة، فبعضهم يقارب بين رسمي الدّال واللاّم، أو بين رسمي الغين والفاء، وهذا يحتاج إلى خبرة خاصّة تكتسب بالمرانة، وبالرّجوع إلى كتب الرّسم، ومن أجمع الكتب في ذلك" المطالع النّصريّة "للشّيخ نصر الهوريني.()

- أن يطّلع على قواعد التّحقيق وأصوله، فقد يجيز المحقّق لنفسه التّصرّف في المخطوطات الّتي بين يديه، فيعدل في عباراتها وأساليبها؛ لأنّ المؤلّف صاحب المخطوط قد استعمل أسلوباً من الأساليب الّتي يراها المحقّق ضعيفة، فيقوم بتصحيحها أو تحسينها، وهو يضع في ذهنه خدمة القارئ، فإذا علم في أصول التّحقيق أنّ ذلك لا يجوز له توقّف عن هذا التّصرّف.

وثمّة أسئلة كثيرة سوف ترد أمامه فلا يستطيع أن يجيب عنها إن لم يطّلع على قواعد التّحقيق اطّلاعاً وافياً.

ومنها :كيف يتصرّف أمام تعدّد النّسخ؟

كيف يتدخّل أمام السّقط والخرم؟

كيف يعالج النّصّ من حيث ترجيح الرّواية، وتصويب الخطأ، والزّيادة، والحذف، والتّغيير والتّبديل، والضّبط، والتّعليق، وغير ذلك؟

وهنا أكتفي بمعالجة النّصّ من حيث ترجيح الرّواية وتصويب الخطأ، وقبل الدّخول في ذلك لا بدّ من الوقوف على-:

مصطلحات ينبغي معرفتها:

- التّحقيق :أصل التّحقيق من قولهم :حقّق الرّجل القول؛ أي صدّقه، أو قال :هو الحقّ، والإحقاق :الإثبات، يُقال :أحققت الأمر إحقاقاً؛ إذا أحكمتُه وصحَّحْتُه.()

- وفي الاصطلاح :للتّحقيق عدّة تعريفات، منها :بذل العناية بالمخطوطات؛ لتكون أقرب إلى الصّورة الّتي كتبها مؤلّفها دقّةً وسلامةً، ممّا يجعل الإفادة منها كبيرة، أو بذل عناية خاصّة بالمخطوطات، حتّى يمكن التّثبّت من استيفائها لشرائط معيّنة، والكتاب المحقّق هو الّذي صحّ عنوانه واسم مؤلّفه ونسبة الكتاب إليه، وكان متنه أقرب إلى الصّورة الّتي تركها مؤلّفها.()

- أو أنّه إخراج الكتاب على أسس صحيحة محكمة من التّحقيق العلميّ في عنوانه، واسم مؤلّفه، ونسبته إليه، وتحريره من التّصحيف والتّحريف، والخطأ والنّقص، والزّيادة بقراءته قراءة صحيحة يكون متنه فيها أقرب إلى الصّورة الّتي تمّت على يد مؤلّفه، أو إخراجه بصورةٍ مطابقة لأصل المؤلّف، أو الأصل الصّحيح الموثوق إذا فقدت نسخة المؤلّف.()

- وعلى الجملة فإنّ التّحقيق هو الجهد الّذي يبذله العالم في سبيل الوصول إلى نصّ يجتهد في كونه مماثلاً لنصّ صاحبه، وفي سبيل تيسير الإفادة منه.()

- النّسخة الأم:، هي المخطوطة الّتي وصلت إلينا حاملة عنوان الكتاب واسم مؤلّفه، وجميع مادّة الكتاب على آخر صورةٍ رسمها المؤلّف وكتبها بنفسه، أو يكون قد أشار بكتابتها، أو أملاها، أو أجازها، ويكون في النّسخة مع ذلك ما يفيد اطّلاعه عليها، أو إقراره لها، وأمثال هذه النّسخ تسمّى النّسخة الأمّ، أو نسخة المؤلّف، أو النّسخة العالية.()

- الإبرازة الأخيرة، أو العرضة الأخيرة :()هي آخر نسخةٍ كتبها المؤلّف، أو أملاها، أو قرأها، أو قُرِئَتْ عليه، ذلك أنّ كثيراً من العلماء يخرجون تآليفهم أوّل الأمر على شكل، ثُمّ يزيدون فيها أو ينقصون منها من خلال قراءتهم لها وتدريسهم لها ومراجعتهم إيّاها، والنّسخة الأخيرة هي الّتي يجب أن تعتمد.

- النّسخة الثّانويّة، وهي النّسخة المأخوذة من النّسخة الأمّ، ثُمّ فرعها، ثُمّ فرع فرعها، وهكذا.

- وهذا الضّرب الثّاني من المخطوطات يعدّ أصولاً ثانويّة، سواء أوجد معها نسخة المؤلّف أم لا.

- وإذا عدم الأصل الأوّل) نسخة المؤلّف (فإنّه يحلّ محلّها النّسخة الّتي تبوّأت منزلة عالية في التّوثيق، والنّسخة الّتي تتبوّأ هذه المنزلة تحتلّ أكبر مساحة من النّصّ النّهائيّ؛ أي تكون هي الأصل.

- والسّؤال الآن :كيف تحتلّ النّسخة الثّانويّة منزلة عالية في التّوثيق؟

- الجواب :هي النّسخة الّتي نصّ عليها بأنّها منقولة عن نسخة المؤلّف، أو أنّها نقلت عن نسخة نقلت عن نسخة المؤلّف.

- مثال النّسخة الّتي نقلت عن نسخة المؤلّف" شرح الكافية الشّافية " لابن مالك، وقد أثبت ذلك على النّسخة من خلال النّصّ بأنّها قوبلت بأصل عليه خطّ المؤلّف، وكان ذلك في منتصف شهر المحرّم من سنة ثماني عشرة وسبعمائة من الهجرة، أي بعد وفاة ابن مالك بـــ (٦٤) ست وأربعين سنة.

- أو أن يكون النّاسخ عالما ثبتاً، مثل كتاب الحجة، لأبي علي الفارسيّ؛ إذ إنّ الّذي كتبه طاهر بن غلبون النّحويّ .أو كانت النّسخة قريبة من عصر المؤلّف، وعليها سماعات، وهي ما يسجّل على النّسخة من توثيق لها يعرف بالإجازة، والمقصود من الإجازة توثيق النّسخة وتمثيلها لحقيقة مضمون الكتاب كما أراده المؤلّف.()

- قال الأستاذ عبد السّلام هارون" :ومن غريب ما لحظه الأستاذ الشّيخ أحمد شاكر في تحقيقه لرسالة الشّافعيّ وجود إجازة بخطّ النّاسخ

–وهو الرّبيع تلميذ الشّافعيّ -ولكنّها ليست إجازة رواية، كالمألوف في الإجازات، ولكنّها إجازة النّسخ ()"أ.هـ .

- ومن أمثلة المخطوطات الّتي وصلت إلينا عن طريق السّماعات والإجازات مخطوطة المذكّر والمؤنّث لأبي بكر بن الأنباريّ؛ وكذا مخطوطة" المشوف المعلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم " لأبي البقاء العكبريّ؛ حيث قرأ النّسخة على المؤلّف ولده عبد الرّحمن وسمعها ولدا ولده محمّد وعبد العزيز.()

- وإن عثر على نسخ الكتاب وليست من الأصناف الّتي مضت فإنّ معايير اختيار النّسخة الأصل تكون وفق :القدم، ووضوح الخطّ، والضّبط، وقلّة الخروم والسّقط، وقلّة التّصحيف والتّحريف، والنّسخة التّامّة، وهكذا.()

- الرّواية، هي الصّورة الّتي عليها المخطوطة من حيث الضّبط والنّقول والزّيادة والنّقصان والتّقديم والتّأخير ورواية الأبيات والتّصحيف والتّحريف وما إلى ذلك.

- التّلفيق، هو اختيار الكلمة الّتي تناسب المتن وتكون قريبة من روح النّصّ، ومستمدّة من أسلوب المؤلّف وطريقته، وهذا المذهب يسمّى بمذهب التّلفيق أو الاختيار أو ترجيح الرّواية، ولا مشاحة في الاصطلاح.

- الطّبعة الحجريّة :في عام١٢١١ هـ تقريباً اكتشف مخترع ألمانيّ نوعاً خاصّاً من الأحجار له قدرة طبيعيّة على امتصاص الموادّ الدّهنيّة والماء على سطحه، ممّا جعله يستعمل أحجاره للتّوصّل إلى أسلوبٍ طباعي جديد لم تعرفه البشريّة من قبل، وهو ما يسمّى بـ)الطّباعة الحجريّة.(

- وجاء في مصطلحات المخطوط العربيّ :الطّباعة الحجريّة هي طباعة أوليّة مفادها الكتابة على الحجر أوّلا، وكبسها ثانياً على الورق، وذلك أن يرسم النّاسخ ما يريده بحبر زيتيّ أو نحوه، ثُمّ يلصقه بحجر أملس مستوٍ ويرطب الحجر بالماء، فإذا مرّت عليه الاسطوانة المدهونة حبراً استمدّت الكتابة من الحجر، وبقيت الأجزاء الرّطبة نظيفة، ثُمّ يضغط الورق على الحبر فتخرج الكتابة نظيفة) .المرجع :الشّبكة العنكبوتيّة.(

- إذا عرفنا مصطلح النّسخة الأم والنّسخة الثّانويّة فكيف يفرّق بينهما؟

- الجواب :النّسخة الأم أو نسخة المؤلّف تبدأ بقول المؤلّف .. يقول العبد الفقير إلى ربّه، لمّا رأيت "... ويقول في خاتمتها" :كتبها بيده العبد الفقير إلى ربّه "ويذكر اسمه الصّريح واسم أبيه، ويذكر سنة الكتابة، وتكون قبل وفاته بسنوات، وهناك عنصر ثان، وهو أن يفضل أن يكون إلى جانب المحقّق صورة عن مخطوطات للمؤلّف كتبها بخطه، فيقرأ فيها، وذلك لمعرفة نوع الخطّ وطريقته الّتي كان المؤلّف عليها؛ لأنّ طريقة الخطّ تعطي ضوءاً أخضر في معرفة نسخة المؤلّف.

- أمّا النّسخة الثّانويّة فإنّها تبدأ عادةً بقول النّساخ" قال الإمام الجليل العلاّمة فريد عصره ووحيد دهره "وتختم عادة بقول النّساخ" :وتمّ نسخ هذا الكتاب على يدي فلان النّاسخ في سنة كذا ."وتختلف هذه السّنة غالباً عن سنوات حياة المؤلّف ووفاته.()

- أمثلة:

- من الكتب الّتي وصلت إلينا بخطّ المؤلّف" الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون "للسّمين الحلبيّ.

- ومن الكتب الّتي وصلت إلينا عن طريق لإملاء" معاني القرآن للفراء."

- قال أبو بريدة" :فأردنا أن نعد النّاس الّذين اجتمعوا لإملاء المعاني)للفراء (فلم نضبط عددهم .()"ا.هـ.

- ومن أمثلة الإبرازة الأخيرة، أو العرضة الأخيرة :

- تاريخ دمشق لابن عساكر له نسختان :جديدة في ثمانين مجلّدة، وقديمة في سبع وخمسين.

- وفيات الأعيان له نسختان.

- جمهرة ابن دريد، مختلف النّسخ، كثير الزّيادة والنّقصان؛ لأنّه أملاه بفارس، وأملاه ببغداد من حفظه، فلمّا اختلف الإملاء زاد ونقص، والباقية الّتي عليها المعول هي النّسخة الأخيرة، وآخر ما صحّ من

النّسخ نسخة أبي الفتح عبد الله بن أحمد النّحويّ؛ لأنه كتبها من عدّة نسخ وقرأها عليه، وهو ما يعرف عند أهل التّحقيق بالمسودّة والمبيّضة، فالمبيّضة هي :الإبرازة الأخيرة، وهي الّتي تكون أصلاً، على أن يذكر في الحاشية ما تختلف به عن المسودّة، والمسودّة تعرف من خلال الإضافات الجانبيّة وكثرة التّعديل والمسح الّذي يقوم به المؤلّف.()

- كيفيّة التّعامل مع النّسخ على اختلاف صورها بين ترجيح الرّواية وتصويب الخطأ:

- إذا علمنا ذلك فإنّ موقف المحقّقين مختلف فيما يتعلّق بالصّور المأثورة من النّسخ؛ إذ إنّ هناك فريقاً يرى ضرورة التّفريق بين النّسخة الأمّ والنّسخ الثّانويّة فيما يتعلّق بترجيح الرّواية وتصويب الخطأ، وهذا الفريق يمثّل:

- المدرسة الأولى :من هذه المدرسة الأستاذ /عبد السّلام هارون؛ حيث يرى أنّ ترجيح الرّواية أو التّلفيق أو الاختيار يكون في النّسخ الثّانويّة فقط إذا عدمت نسخة المؤلّف.()

- وبيان ذلك أنّ مخطوطات المؤلّف الواحد تجلب إلينا صوراً شتّى من الرّوايات، كان يوجد في نسخة خطأ، ونسخة ليس فيها هذا الخطأ، هنا يثبت ويرجّح الرّواية الّتي ليس فيها خطأ، وكذلك العبارة الّتي تحمل

خطأ لغويّا أو يستحيل معها المعنى أو ينعكس، أو يستغلق فهمه، هي رواية مرجوحة أحقّ منها بالإثبات رواية النّسخة السّالمة من هذه العيوب.

- وفي كثير من الأحيان نجد بعض النّسخ قد انفردت بزياداتٍ لا نجدها في النّسخ الأخرى، فهذه الزّيادات ممّا ينبغي أن يوضع تحت الفحص والخبرة؛ ليحكم المحقّق بمدى صحّتها وانطباقها على سياق النّسخة وأسلوب المؤلّف، ولينظر فيها طويلاً فقد يكون نتيجة لخطأ الناسخ.

- ومثال ذلك أنّ الأستاذ عبد السّلام هارون عثَر في أثناء تحقيقه لكتاب)الحيوان (على عبارة مقحمة في نسختيْن من أصول الحيوان، وهذا نصّها" :كنت بعجب بطن عقرب إذا كنت بمصر، فوجدت فيه أكثر من سبعين عقارب صغار، كلّ واحدة نحو أرزة حرره أبو بكر السّروكنى."

- عقب عليه هارون بقوله" :فالأسلوب ليس للجاحظ، والجاحظ لم يدخل مصر، وعبارة" حرره أبو بكر السّروكنى "شاهد بأنّ العبارة مقحمة بلا ريب .()"أ.هـ.

- وهناك عبارات أصيلة متّصلة بالمسألة تزيد بها بعض النّسخ على الأخرى، ويؤيّدها الفحص، كأن توجد في كتاب آخر منسوبة إلى المؤلّف مثل هذا جدير بالإثبات.

- هذا كلّه في النّسخ الثّانويّة، أمّا النّسخ العالية فإنّ المحقّق حرى أن يُثْبت ما ورد فيها على علاته، خطأ كان أو صواباً، على أن ينبّه في الحواشي على صواب ما رآه خطأ، حرصاً على أمانة الأداء.

- إذن تقرّر على هذا المذهب أنّ النّسخة العالية يجب أن تؤدّى كما هي دون زيادة أو نقص أو تغيير أو تبديل، وينبّه على الصّواب، أو ما يُرَى صواباً في الحاشية.

- أمّا النّسخ الثّانويّة– إن عُدِمَت نسخة المؤلّف -فقد يوجد في تخالف رواياتها ما يعين على استخراج الصّواب من نصوصها، فيختار من بينها ما يراه مقيماً للنّصّ مؤدّياً إلى حسن فهمه، والأصالة تقتضيه أن يشير في الحواشي إلى النّصوص التّي عالجها؛ لينتزع من بينها الصّواب، وألاّ يغفل الإشارة إلى جميع الرّوايات الأخرى الّتي قد يجد فيها القارئ وجهاً أصوب من الوجه الّذي رآه المحقّق، وذلك مثل أن يكون في نسخة" شوات "وهي جلدة الرّأس، وفي نسخة أخرى "سرات "وسرات كلّ شيءٍ أعلاه، المحقّق أثبت في الصّلب" شوات " على أنّها الصّواب، لا بدّ أن يشير في الحاشية إلى" سرات "في النّسخة الأخرى؛ لأنّ القارئ قد يجد أنّ" سرات "هي الصّواب؛ لأنّ السّياق يقتضيها، وهكذا .

- تصويب الخطأ:

- ما مضى يتعلّق بترجيح الرّواية، لكنّ المحقّق قد يقع على خطأ في جميع النّسخ، فماذا يصنع؟

- الجواب أنّ النّسخة العالية يجب أن تؤدّى كما هي– كما ذهب إلى ذلك بعض الباحثين كما ذكرت.

- وأمّا النّسخ الثّانوية فإنّ استخدام مراجع التّحقيق ممّا يعين على توجيه نصوصها وتصحيح أخطائها الّتي جلبتها أقلام النّساخ على تطاول الزّمان.

- وليكن ذلك كلّه أضيق نطاق تتطلّبه ظروف النّصّ، مع التّنبيه إلى الأصل أيضاً، ومع أنّ الأستاذ /عبد السّلام هارون ذكر في أربعة مواضع من كتابه :تحقيق النّصوص ونشرها ()أنّ النّسخة العالية أو النّسخة الأمّ يجب أن تؤدَّى كما هي– ذكر من باب الأمانة العلميّة أنّ في مذاهب الأقدمين اتجاها يرمي إلى أن يلحق بالكتاب ما هو ضروريّ متعيّن لإقامة النّصّ، وفي نوع خطير من النّصوص، وهو نصوص الأحاديث .قال ابن كثير" :وإذا سقط من السّنَد أو المتن ما هو معلوم فلا بأس بإلحاقه، وكذلك إذا اندرس بعض الكتاب فلا بأس بتجديده على الصّواب ()"أ.هـ.

- فقد يكون في النّصّ نحو" عبد الله مسعود "فلا ريب أنّ ذلك يكون سهواً من المؤلّف، فإثبات] بن [بين معقوفيْن لا ضير فيه، ولا إخلال

بالأمانة، وقد يكون في نصّ المتن نحو" بُنِي الإسلام خمسٍ "فلا جرم أنّ صوابه" على خمس "فإلحاق" على "ليس فيه عدوان على الكتاب ولا على صاحبه، وكذا إذا كان في المتن" بني الإسلامُ على على خمس "كان المحقّق في حل أن يحذف الحرف الزّائد، على أن ينبه على المحذوف، ومع ذلك فلا بدّ لصاحب هذا المذهب من التّنبيه على صورة الأصل.

- الأستاذ هارون عرض هذا المذهب لمن أراد الأخذ به، أمّا مذهبه فهو التّفريق بين النّسخ العالية الّتي يجب أن تؤدّى كما هي والنّسخ الثّانويّة الّتي لا يزاد فيها ولا يحذف ولا يغيّر فيها، ولا يبدل إلاّ في أضيق نطاق ممّا هو ضروريّ متعيّن.

- المدرسة الثّانية:

- ذهب فريق إلى ترجيح الرّواية وتصحيح الخطأ في المخطوط المراد تحقيقه على الإطلاق، أي :سواء أكان ذلك في النّسخ العالية أم النّسخ الثّانويّة، ومن هؤلاء الدّكتور /صلاح الدّين المنجد؛ حيث قال" :قد يقرأ عالم كتاباً ويصحّح بعض ألفاظه، هذه الألفاظ المصحّحة تزيد في قيمة النّسخة، وإذا وافق المحقّق على التّصحيح أثبت في المتن وأشار إلى الأصل في الحاشية()"

- **المدرسة الثّالثة:**

- **وذهب جمع من المحقّقين، ومنهم الدّكتور /أحمد الخراط ()إلى أنّ نسخة المؤلّف يجوز للمحقّق أن يصحّحها ويثبت التّصحيح في المتن في حالات معيّنة محدّدة، وهي:**

  - **آيات القرآن الكريم :إن كان المؤلّف يخطئ فيها رسماً أو ضبطاً أو زيادة أو نقصاناً، وينبغي أن ينبّه المحقّق هنا إلى موضوع القراءات، فإن كان المؤلّف يعرب أو يكتب على حسب قراءة معيّنة فعلى المحقّق أن يحافظ على ما قاله.**

  - **الأخطاء النّحويّة الفاضحة من مثل" وفي المسألة قولَيْن – إنّ في الدّار زيد – ليس في المسألة قولين، فيصحّح ثُمّ يقول في الحاشية :في الأصل ... وهو سهو، أمّا إن كان ثمّة وجه، ولو ضعيفاً فلا يصحّح، وإنّما يشير في الحاشية إلى ما يريد أن يقوله من تضعيف لما أثبته المؤلّف.**

  - **الأخطاء الّتي لا يتردّد فيها أحد بأنّها من قبيل السّهو الخالص، مثل :وأبو بكر ليس من الصّحابة، ويدخل في ذلك سقوط حرف أو حرفيْن من كلمة كقول المؤلّف :ولا أرى لها جهاً] وجهاً .[أمّا أبو حيا] حيان [أو يقول :إنّما الأعمال النّيات] بالنّيات [أو يقول :أمّا هشام في المغني] ابن هشام.[**

• في هذه الحالات يضع المحقّق الزّيادة بين معقوفيْن، ويحذف ما زيد سهواً ويشير إلى التّصويب في الحاشية.

• قد ينقل المؤلّف عمّن سبقه؛ ليناقشه، أو يدعم قوله، وينصّ على اسمه، وقد يسقط من المنقول كلمة أو أكثر كان إسقاطها من قبيل السّهو الواضح، ولا يمكن أن يتّضح المنقول ويجلو إلاّ بما سقط؛ عندئذٍ تثبت ما سقط، وتضعه بين معقوفيْن [ ] ويشير في الحاشية إلى ذلك، الّذي يصحّح في المتن في النّسخة الأم) نسخة المؤلّف (تلك الأمور الأربعة فقط، وما عدا ذلك يحرّر كما هو، ويشار في الحاشية إلى الرّواية الرّاجحة إن كان الّذي في المتن هو المرجوح، والكلمة غير المناسبة والأخطاء التّاريخيّة في تاريخ الولادة أو تاريخ الوفاة، أو ضبط ضعيف لكلمة، أو وجه ضعيف يتعلّق بالإعراب أو البنية، أو الخطأ في نسبة بيت إلى غير قائله، وهكذا، وعلى الجملة كلّ ما فيه شبهة أو لبس يحرّر كما هو.

• وهذا المنهج في التّحقيق هو ما أرتضيه وأوافق عليه؛ لأنّه منهج وسط يقوم على التّدخّل في النّصّ في النّسخة العالية) نسخة المؤلّف (في أضيق نطاق كما أشير فارقاً في الوقف نفسه بين النّسخ العالية والنّسخ الثّانويّة عند فقد النّسخ العالية؛ إذ يجوز مذهب التّلفيق في النّسخ الثّانويّة، ولا يجوز في النّسخ العالية.

- ومن خلال هذا العرض تبيّن أنّ المأثور من النّسخ جاء على أربع صور:

- الصّورة الأولى :نسخة المؤلّف فقط .

- الصّورة الثّانية :نسخة ثانويّة وحيدة.

- الصّورة الثّالثة :نسخة المؤلّف، ومعها نسخة ثانويّة أو أكثر.

- الصّورة الرّابعة :نسخ ثانويّة فقط.

- أمّا الصّورة الأولى، وهي نسخة المؤلّف فقط، فإنّ منهج التّحقيق لهذه النّسخة يكون وفق ما جاء في المدرسة الثّالثة، ويستعان على التّصويب بمراجع التّحقيق، ومستعيناً بخبرته وتمكّنه من مادته.

- أمّا الصّورة الثّانية، وهي النّسخة الثّانويّة الوحيدة، فإنّ مراجع التّحقيق كفيلة بتوجيه نصوصها وتصحيح أخطائها الّتي جلبتها أقلام النّساخ على تطاول الزّمان.

- وأمّا الصّورة الثّالثة، وهي نسخة المؤلّف، ومعها نسخة ثانويّة، أو أكثر فإنّه لا يُشار في الحاشية إلى اختلاف النّسخ؛ لأنّه لا فائدة من إثبات اختلافات النّسخ أو إثبات ما تختلف به نسخة المؤلّف عن غيرها.

- وإنّما يستعين المحقّق بالنّسخة الثّانويّة أو بالنّسخ الثّانويّة على ضبط كلمة لم يضبطها المؤلّف؛ لأنّ الحاجة إلى ضبطها يزيل لبساً لدى المحقق أو القارئ، وكذا يستعان بها إذا حصل سقط لبعض أوراق الكتاب، أو التّصوير عن الأصل قد يسقط بعض الكلمات، أو كان ثمّة خرم يعتري بعض الصّفحات.()

- وأمّا الصّورة الرّابعة وهي النّسخ الثّانويّة فحسب، فيتبع في التّحقيق منهج التّلفيق أو الاختيار أو التّرجيح، على أن يُتَّخذ منها نسخة أصل وفق الضّوابط الّتي ذكرت.

- توصيات ومقترحات

- عدم التّدخّل في نسخة المؤلّف، أو ما يسمّى بالنّسخة الأمّ إلاّ في الأمور الأربعة المشار إليها.

- النّسخ الثّانويّة يجوز فيها منهج التّلفيق بخلاف النّسخة الأمّ.

- تكوين لجنة في كلّيّات اللّغة العربيّة وما شابهها؛ لبيان منازل النّسخ عند تحقيق المخطوطات؛ لأنّ هذا يترتّب عليه منهج التّحقيق في ترجيح الرّواية وتصويب الخطأ .